منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

نظرة تحليلية لوقائع

مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية
2015 - 2030

القاهرة، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

نظرة تحليلية لوقائع

مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية

2015 - 2030

القاهرة، 29 نوفمبر – 1 ديسمبر 2015

منظمة المرأة العربية

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة لمنظمة المرأة العربية
25 شارع رمسيس - الكوربة - مصر الجديدة
القاهـــرة - جمهوريـة مصـر العربيـة
تليفون: 3101 2418 - 3301 2418 (202+)
فاكس: 3110 2418 (202+)
البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org

لا يجوز طبع أو نشر أو ترجمة أي جزء من أجزاء هذا الاصدار بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية أو غير تجارية دون ترخيص من منظمة المرأة العربية

© جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة 2016

طبع بجمهوريـة مصـر العربيـة

التنسيق وفصل الألوان والطباعة: Right Way Adv.

رقم الإيداع:

قائمة المحتويات

تمهيد 5
المقدمة 7
القسم الأول قراءة في وقائع المؤتمر وتوصياته 9
أولا: الإجراءات التحضيرية الخاصة بإعداد الأجندة التنموية 2030 11
ثانيا: الإطار العام لفعاليات المؤتمر 11
ثالثا: الفجوة فى النوع الاجتماعى 12
رابعا: التوصيات 16
خامسا: التوصيات النوعية 16
القسم الثاني فاعلية دور المرأة في الأجندة التنموية 2030 21
الهدف (1) 25
الهدف (2) 27
الهدف (3) 29
الهدف (4) 31
الهدف (5) 33
الهدف (6) 35
الهدف (7) 37
الهدف (8) 39
الهدف (9) 41
الهدف (10) 43
الهدف (11) 45
الهدف (12) 47
الهدف (13) 49
الهدف (14) 51
الهدف (15) 53
الهدف (16) 55
الهدف (17) 57

تمهيد

اتفق قادة العالم –في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2015 – على تبني أجندة جديدة طموحة للتنمية في العالم، لتكون بمثابة عقد اجتماعي بين زعماء العالم وشعوبه لضمان التنمية المستدامة للشعوب جميعاً، تكونت أجندة التنمية المستدامة 2030 من (17) هدفا رئيسيا و(169) غاية للقضاء على جميع أشكال الفقر ومكافحة عدم المساواة و التهميش والتصدي لتغير المناخ و ذلك بحلول عام 2030، مع التأكيد على حشد الجهود لتقاسم الرخاء من أجل مستقبل أفضل.

واعترافًا بدور المرأة على الصعيد العالمي، ومساهماتها التاريخية في مجتمعاتها، والنظام غير العادل الذي لا يزال يؤثر على حياتها، فقد تم تضمين هدف قائم بذاته معني بالمرأة في الأجندة التنموية الجديدة، وهو الهدف الخامس المعني بـ "تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة"، كما كان هناك إجماع عالمي حول ضرورة مراعاة تضمين بعد النوع الاجتماعي على مدار بقية الأهداف، وهذا ما أكدته التوجهات الجديدة مشيرة الى أن المرأة العربية يقع عليها الكثير من الظلم وتعاني خاصة في السنوات الاخيرة من العديد من الصعوبات في اوقات الشدة والصراعات.

وايماناً من منظمة المرأة العربية بأن قضايا المرأة متشابكة في الأهداف السبعة عشر ولا بد من معالجتها بنهج متكامل إذا أردنا تحقيق تنمية مستدامة حقيقية على المدى الطويل، فقد حرصت منظمة المرأة العربية على بلورة رؤية عربية موحدة تهتم بتحليل الأهداف التنموية السبعة عشر من منظور النوع الاجتماعي في ظل أولويات المنطقة العربية،

ومن هنا تعاونت المنظمة مع كل من جامعة الدول العربية، والمكتب الإقليمي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) في عقد مؤتمر رفيع المستوى حول وضع المرأة العربية في الأجندة التنموية 2030 تحت عنوان "**المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015–2030**"، بالقاهرة في الفترة من 29 نوفمبر – 1 ديسمبر 2015،

هدف المؤتمر إلى صياغة وثيقة تمثل إطارًا مرشدًا للدول فيما يتعلق بوضع المرأة العربية في إطار كل هدف من الأهداف الـ17، بما يساعد الآليات الوطنية والجهات الحكومية في عملية تضمين بعد النوع الاجتماعي لدى إعداد التقارير الدورية (الوطني/الإقليمي) على مدى السنوات الـ 15 القادمة بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف التنموية الجديدة.

كما **سعى** المؤتمر الى اقتراح آليات لقياس مؤشرات الأهداف التنموية وآليات التقييم حول مدى تقدم الدول العربية في إدماج النوع الاجتماعي لدى تحقيق الأهداف التنموية، حيث أن المؤشرات والاحصاءات يجب أن تكون محور المرحلة الجديدة من العمل التنموي، حيث أن البيانات هي التي تقدم صورة الواقع المُستهدف بالإصلاح والتنمية،

ان **هذا المؤتمر** يهدف الى تأسيس مرحلة جديدة من السياسيات التنموية تهتم بالمرأة بطريقة أكثر شمولية، فلم تعد قضية المرأة محل اهتمام قطاع واحد داخل الدولة بل هي قضية تقاطعيه حاضرة في اهتمامات وسياسات كافة القطاعات الوطنية، حيث أن المرأة هي مفتاح تحقيق التنمية المستدامة، و لن نتمكن من تحقيق اي من هذه الأهداف التنموية بدون ادماج المرأة اى أن الاخلال بمبدأ المساواة في تنفيذ الأهداف سيؤثر سلبا على كافة الأهداف.

الاجندة التنموية هي مرحلة فاصلة في حياة المرأة العربية:

إن المرحلة الجديدة من العمل التنموي لا تستثني أحدًا، بل تشهد إدماجًا لجميع فئات المجتمع وتهتم بتحقيق المساواة والعدالة للجميع.

ولقد جاءت **الاجندة التنموية** في هذا التوقيت لتكون منصفة للمرأة العربية، فنجد ان كل هدف من أهداف التنمية يتقاطع بشكل مباشر أو غير مباشر مع المرأة ، فتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين يشكل أساسا من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والتنمية المستدامة في الوطن العربي، كما ان توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون

بمثابة وقود لتحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.

إن منظمة المرأة العربية تعول كثيراً على المؤشرات و الاحصاءات التي ستصدرها الاجهزة الاحصائية في المرحلة المقبلة من منظور النوع الاجتماعي حيث انها ستكون نقطة فاصلة في حياة المرأة العربية حيث انها ستوضح مدى اسهام ومشاركة المرأة و تأثيرها في مختلف نشاطات الحياة، والذي من شانه أن يحث الحكومات العربية على ضرورة ادماج تمكين المرأة في كافة محاور إطار العمل لما بعد 2015.

دور منظمة المرأة العربية في وضع إطار للدول العربية فيما بعد 2015:

1. إنشاء آلية إقليمية رفيعة المستوى لتعزيز القدرات وتقديم الدعم الفني فيما يخص أهداف التنمية المستدامة، تضم جامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية، والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، والهيئات الوطنية المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، ومنظمات الأمم المتحدة.
2. عقد منظمة المرأة العربية لمنتدى سنوي لمتابعة التقدم نحو تحقيق منهاج عمل المرأة في المنطقة العربية 2030، بناءاً على رصد مستمر للإنجازات ومراجعة دورية لتقييم أثر الإجراءات المتخذة لتعزيز تمكين المرأة.
3. تكوين فريق من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في المجالات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة يقوم بالإشراف على تنظيم منتدى المتابعة السنوي، فضلاً عن إعداد مذكرات لتطوير السياسات، والمبادئ التوجيهية والأدوات التحليلية المتعلقة بدمج وتعميم منظور النوع الاجتماعي في التفصيل الوطني لأهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع كافة الشركاء.
4. انشاء منظمة المرأة العربية لمركز إقليمي يقوم بالتدريب على إعداد الموازنات العامة المراعية للنوع الاجتماعي بهدف تقديم المساعدة الفنية للحكومات بشأن كيفية إدماج النوع الاجتماعي في السياسات المالية والموازنات العامة المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السفيرة مرفت تلاوي
مديرة منظمة المرأة العربية

الجلسة الافتتاحية لمؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2030

المقدمة

عُقد **"مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2030-2015"** بفندق ماريوت الزمالك، بجمهورية مصر العربية، بتعاون مشترك بين منظمة المرأة العربية، وجامعة الدول العربية، والمكتب الإقليمي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNWOMEN)، استمرت أعمال المؤتمر لمدة ثلاث أيام على التوالي.

حضر المؤتمر ما يقرب من **خمسين خبيراً** من دول العالم، و حضر **الجلسة الافتتاحية** للمؤتمر شخصيات بارزة منها معالي المستشار أحمد الزند، وزير العدل المصري، السفير هشام بدر، مساعد وزير الخارجية للمنظمات و الهيئات الدولية، اللواء أبو بكر الجندي، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الدكتورة سيما بحوث، مساعد الامين العام للأمم المتحدة و المديرة الاقليمية لمكتب الدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و معالي الدكتور نبيل العربي الامين العام لجامعة الدول العربية.

جاءت أعمال المؤتمر موزعة على **عشر جلسات عمل متوازية** للوقوف على حضور المرأة في سائر الأهداف السبعة عشر للأجندة التنموية 2030، وكان لكل جلسة عمل رئيس و مقرر للجلسة.

قدم المؤتمر **22 ورقة عمل** عرضها خبراء من مختلف الدول العربية، حيث شارك في كتابة الأوراق **سبع خبراء** من مصر، **خمس خبراء** من الاردن، **خبيران** من فلسطين ، و**خبيران** من تونس، كما شارك خبراء متخصصين من **اليمن ولبنان والسودان والصومال**، ولقد أثارت اوراق العمل عند عرضها في جلسات عمل المؤتمر نقاشاً ثرياً طرحه الحضور فيما يتعلق بوضع المرأة العربية في كل هدف من اهداف التنمية المستدامة ، راصدين دورها كشريك فاعل يجب أن يتم الاعتراف بدوره وأن يتم دعم و تعزيز هذا الدور في السياسات الحكومية لما بعد 2015.

وانفردت **خمس جلسات عمل متتالية** لتطوير مؤشرات من منظور النوع الاجتماعي لمتابعة التقدم المحرز نحو تنفيذ الاهداف الانمائية، وحضرها نخبة من الخبراء الممثلين عن الاجهزة الاحصائية في الدول العربية.

خرج عن المؤتمر إصدار وثيقة **"منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية"** لتكون بمثابة إطارًا مرشدًا للدول، فيما يتعلق بوضع المرأة العربية في إطار كل هدف من الأهداف الـ17، ليساعد الآليات الوطنية والجهات الحكومية في عملية تضمين بعد النوع الاجتماعي لدى إعداد التقارير الدورية (الوطني/الإقليمي) على مدى السنوات الـ 15 القادمة بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف التنموية الجديدة.

تحدد هذه الوثيقة الإجراءات ذات الأولوية واللازمة لدعم جهود الحكومات الوطنية في المنطقة للوفاء بالتزاماتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزام في الوقت ذاته بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

كما تشمل الوثيقة على توصيات محددة للحكومات، ولآليات النهوض بالمرأة على المستويين الوطني والإقليمي، والمنظمات المعنية بشؤون المرأة لتوجيه العمل الجماعي والمنسق، وتعبئة الموارد بطريقة كفؤة لضمان إدماج مبادئ الإنصاف والعدالة والمساواة بين الجنسين، وبشكل محوري، في عمليات التخطيط الوطنية التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وينقسم هذا الكتيب إلى قسمين:

القسم الاول: قراءة في وقائع المؤتمر وتوصياته.

القسم الثاني: فاعلية دور المرأة في الأجندة التنموية 2030.

جانب من المناقشات التي دارت أثناء المؤتمر

القسم الأول
قراءة في وقائع المؤتمر وتوصياته

لمحة عامة

تميزت فعاليات المؤتمر بالنقاش الثرى البناء وتنوع المدخلات طبقا لتخصص الخبراء والاهتمامات الوطنية... وتناولت فعاليات المؤتمر العديد من الموضوعات من أهمها:

مناقشة الأعمال التحضيرية لإعداد أجندة التنمية المستدامة 2015م – 2030م.والإطار العام لوقائع مؤتمر المرأة فى اجندة التنمية المستدامة والفجوة فى النوع الاجتماعى وأخيرا التوصيات المقترحة.. ونعرض فيما يلى فى شئ من التفصيل لكل موضوع ....

أولا: الإجراءات التحضيرية الخاصة بإعداد الأجندة التنموية 2030

دار النقاش والتعقيب حول:

• الحرص على إتباع أسلوب التشاركية فى إعداد أجندة التنمية المستدامة .. فلقد شارك فى الاجتماعات التحضيرية ما يقرب من سبعين خبيراً من دول العالم، وشاركت بعض الدول العربية (مصر والجزائر) فى إعداد حيثيات أجندة التنمية المستدامة...

• عقد نحو تسعين حلقة نقاش وطنية حول الأولويات الوطنية لكل دولة.

• اهتمام الأمم المتحدة بإعداد استبيان على المستوى الدولى لتحديد الأولويات الدولية والوطنية.

• تقييم مخرجات الألفية الأولى فى إعداد أجندة التنمية المستدامة ما بعد (2015م – 2030م.)، وتمثل ذلك فى:

– زيادة عدد الأهداف التنموية إلى **سبعة عشر هدفًا**، و**مائة وتسع وستين** غاية، ومن إجمالى الغايات تم إعداد مائة غاية على المستوى الدولي، وباقى الغايات تسع وستون تُرك أمرها لكل دولة طبقا لخصوصيتها .

– وأفصحت مناقشة الغايات جميعها أن مايقرب من **مائة غاية** تعالج قضايا المرأة.

• وتميزت اجندة التنمية المستدامة باللغة الجريئة التى تؤكد على حقوق الإنسان والازدهار والكرامة ومواجهة الفقر.

• رغم أن أجندة التنمية المستدامة قد حرصت على إعداد هدف خاص بالمرأة – إلا أن قراءة الأهداف السبعة عشر، تؤكد أن المرأة موجودة بشكل مباشر فى اثنى عشر هدفا من إجمالى الأهداف السبعة عشر.

بصفة عامة يمكن القول بأن أجندة التنمية المستدامة ، طموحة فى مواجهة الظلم والفقر والتهميش والتمييز ضد المرأة، وحماية كوكب الأرض من التغيرات المناخية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومعالجة قضايا السلام والأمن والإرهاب، وسياسات الانقسام والفساد والـلا مسئولية التى تؤجج الصراع وتعرقل التنمية المستدامة....الخ.

ثانيا: الإطار العام لفعاليات المؤتمر

يعتبر من أهم مخرجات المؤتمر هو الوصول إلى إطار عام نعرضه فيما يلى:

• ان المرأة تشكل نحو 50% من إجمال السكان فى العالم، وهن فى الأغلب الأعم، أكثر تأثرا من الرجال بالتحديات، المجتمعية ، كالفقر وانعدام الأمن الغذائى والبطالة والأعمال المهشمة والأزمات الاقتصادية العالمية ونقص الرعاية الصحية والأمية، والصراعات والحروب والتطرف والإرهاب.....

• الفهم العميق للعوامل المجتمعية التى تجهض ممارسة المرأة لحقوقها على المستوى الوطنى والدولى.

• الرؤية الشمولية التكاملية بين الأهداف السبعة عشر، والحرص على عدم اقصاء أو تخلف أى فرد عن أهداف التنمية المستدامة.

• التزام الدول وطنيا أمام شعوبها بأجندة التنمية المستدامة.

• تتطلب عالمية أهداف التنمية المستدامة، المتابعة والتقييم على االمستوى الوطنى والأقليمى والدولى.

• الحرص على سيادة الدولة والتنوع الثقافى وعلى التعاون والتشبيك بين الدول العربية والدول المتقدمة.

• تكاتف الجهود دوليا وإقليميا لمواجهة الصراعات والاشتباكات والحروب والتطرف والإرهاب، ورعاية المدنيين والضحايا من النساء ، وخاصة اللاجئات والنازحات.

ثالثا: الفجوة فى النوع الاجتماعى

• ناقشت غالبية جلسات المؤتمر، موضوع فجوه النوع الاجتماعى.

• انطلق الحوار حول الموضوع بعرض للتقارير الدولية، التى أسفرت عن أن المنطقة العربية تحتل مرتبة متدنية على المستوى الدولى فى أتساع فجوة النوع الاجتماعى....

• تطرق الحديث إلى مناقشة العوامل الرئيسية التى أدت إلى استمرارية وتعميق فجوة النوع الاجتماعى، مع عرض أمثلة توضيحية لمجالات فجوة النوع الاجتماعى.

ونعرض فى شئ من التفصيل لما دار حول هذا الموضوع.

1- العوامل الرئيسية فى تعميق فجوة النوع الاجتماعى

• فصل قضايا المرأة وتحدياتها عن السياق العام للمجتمع.

• غياب منهج الشمولية فى تطبيق الاستراتيجيات الخاصة بالمرأة.

• إشكالية الموروثات الثقافية المتخلفة فى عرقلة الإرادة السياسية الداعمة لحقوق المرأة، وأثر كل ذلك فى ضعف مخرجات المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة.

• التفسير الخاطئ للإسلام والتشريعات، وتقبل بعض النساء للخطاب الدينى المضلل.

• القوالب النمطية التقليدية التى تتحكم فى أدوار المرأة داخل وخارج المنزل.

• صعوبة حصول المرأة على المعلومات وصعوبة تعاملها مع تكنولوجيا المعلومات.

• إقصاء المرأة العربية بعد ثورات " الربيع العربى" ومعاناتها من الاشتباكات المسلحة والتطرف والإرهاب ومن العنف والتحرش وجهاد النكاح والقتل...

• التمييز ضد المرأة فى الحيازة والملكية والإرث.

• ضعف القوة المالية للمرأة...فلقد أسفرت الإحصاءات عن أن نحو بليون امرأة ليس لديها حساب فى البنوك الرسمية ...

2- عرض أمثلة لاتساع الفجوة فى النوع الاجتماعى

– الفجوة بين البيئة الدستورية والتشريعية وفاعلية التطبيق،وتمثلت الفجوة فى:

• حصر تحقيق المساواه بين الجنسين فى مواد الدستور والتشريع، وإغفال متابعة مخرجات وإنقاذ القوانين والتشريعات.

• تعميق بعض القوانين (مثل بعض مواد قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات) فجوة النوع الاجتماعى فى بعض الدول العربية.

• إغفال بعض التشريعات احتياجات المرأة مثل الصحة الإنجابية، والاكتفاء بمعالجة موضوع الأمومة بمنظور تقليدى.

• التأكيد على أن مرجعية القانون، الشريعة الإسلامية دون التعريف لها.

• تناقض القوانين والتشريعات مع الاتفاقيات الدولية الموقع والمصدق عليها من الدول العربية.

حق التقاضى

وانتهى النقاش إلى أن من أهم العوامل التى تغذى فجوة النوع الاجتماعى هى:

• سيطرة الرجل التى أدت إلى عزوف المرأة عن اللجوء إلى القضاء .

• ضعف دخل المرأة ، إضافة إلى حرمانها من حق التصرف فى دخلها.

• ممارسة العنف والتحرش ضد المرأة، قد يؤدى إلى صعوبة ممارسة حقها فى التقاضى.

• صعوبة الإجراءات ، وطول مدة التقاضى.

• التأويل فى بعض الأحيان للنصوص والقواعد.

حق التعليم

التعليم يؤهل المرأة للتمتع بجميع حقوقها المدنية والسياسية، ويؤهلها لممارسة حقها فى اختيار نوع الحياة ، والعمل المناسب، والأجر المناسب، والتعليم المتساوى مع الرجل .. ولكن على أرض الواقع، تعانى المرأة من فجوة النوع الاجتماعى فعلى سبيل المثال تعانى المرأة من:

• التفاوت بين الريف والحضر فى حصول المرأة على حقها فى التعليم.

• أتساع فجوة النوع الاجتماعى بين الذكور والإناث على مستوى جميع المراحل التعليمية.

• الفجوة فى مضمون المناهج التعليمية ...فمازالت تحتوى المناهج التعليمية على بعض الموضوعات التى تعمق الفجوة فى النوع الاجتماعى.

• عدم التناسب بين عدد الخريجات من الجامعة مع عدد النساء اللاتى يتولين المراكز القيادية .. فعادة تكون الأفضلية للرجال.

• غياب العلاقة بين التوسع فى تعليم المرأة، والوزن النسبى لما تمارسه فى المجالات الحياتية والاقتصادية.

حق العمل

• معاناة المرأة من العمل الغير مأجور فى الأنشطة الزراعية .

• ارتفاع عدد النساء العاملات فى الأعمال الهشة والضعيفة.

• صعوبة وصول النساء إلى المهن النظيفة.

• عدم التزام بعض الدول العربية بقواعد منظمة العمل الدولية فى تشغيل النساء.

الإعلام

يؤثر غياب الأعلام عن معالجة قضايا المجتمع والموروثات الثقافية المختلفة، والنظرة الدونية للمرأة، فى تعميق فجوة النوع الاجتماعى.

منظومة الأمم المتحدة

تهتم منظومة الأمم المتحدة بمسألة الصراع السياسى والطائفى والاشتباكات المسلحة والحرب والقتل والإرهاب فى المنطقة العربية ... وفى المقابل لا تهتم بالأبعاد الإنسانية ، وتداعيات الحروب والإرهاب على المدنيين والنساء الأكثر تضررا من تداعيات النزاعات المسلحة والحروب.. وتجسد ذلك فى عدم نجاح قرارات الأمم المتحدة والقانون الإنسانى من حماية المرأة العربية العالقة بالحروب والاشتباكات والتطرف والإرهاب وبخاصة فيما يتعلق بمشكلة اللاجئات والنازحات.

التمويل وفجوة النوع الاجتماعى

• تعكس البيانات الدولية الخاصة بالتمويل ضخامة فجوة النوع الاجتماعى فى الدول النامية ، فلقد أفصح النقاش عن أن الاستثمارات التى تحتاجها الدول النامية سنويا للبنية التحتية " سبعة ونصف" بليون دولار. وان تكلفة المشروعات المتناهية الصغر والمتوسطة تقدر "باثنين ونصف تريليون" دولار.. إضافة إلى أن المرأة تعانى من صعوبة تمويل المشاريع الخاصة بها..

• وبجانب تلك معاناة دول الخليج من مشكلة انخفاض سعر البترول ، والعجز فى الميزانيات المخصصة للتنمية المستدامة.

• المعاناة من سوء استخدام المبالغ المخصصة لتمويل مشروعات التنمية فى مجالات أخرى ليست لها علاقة بمشروعات التنمية المستدامة.. ومن هنا تأتى المعاناة من ضعف العائد من التنمية وعدم تناسبه مع المبالغ التمويلية المخصصة لذلك.

• اشكالية ارتباط التمويل الدولى بالتوجهات السياسية الدولية والإقليمية .. فقد يؤدى ذلك إلى اختراق سيادة الدولة وأمنها القومى..

• أضف إلى كل ذلك تجاهل الموازنات التقليدية دمج مفهوم النوع الاجتماعى..

الإحصائات والمؤشرات

ناقش الحضور حجم التحديات التى تواجه الدول العربية فى إنتاج مؤشرات لمنظومة الأهداف السبع عشر وللغايات المائه والتسع والستين– في تعميق فجوة النوع الاجتماعى... **ومن أهم الموضوعات التى نوقشت:**

• إن بعض الأهداف المطروحة فى أجندة التنمية المستدامة غير قابلة للقياس.

• القصور فى توفير المعلومات والبيانات الإحصائية، وعدم الاهتمام بمعالجة البيانات الإحصائية الخاصة بالنوع الاجتماعى.

• تمركز مشكلة الإحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعى فى أنها : قد تكون متوفرة على المستوى الوطنى ، وغير متاحة للاستخدام على المستوى الدولى، أو لا تتوافر إحصاءات ومؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعى، أو أن بعض الدول العربية لا تسمح بالحصول على البيانات والمؤشرات الخاصة بالنوع الإجتماعي أو تكون متوفرة على المستوى الدولي وغير متاحة للإستخدام على مستوى دول المنطقة العربية.

السكن

• تُعرف منظومة السكن، بأنها مجموعة من الأنشطة المعيشية التى تتشابك مع بعضها...ويشمل ذلك الفراغات المحيطة بالسكن ، والخدمات والأنشطة التجارية والتنقل إلى العمل والمدرسة .. عدم مشاركة المرأة فى التخطيط العمرانى يؤدى إلى:

– التمييز ضد المرأة فى برامج الإسكان، بالتعامل مع الرجل باعتباره رب الأسرة المعيل، وله كل حقوق الحصول على سكن دون المرأة، وفى حالة الطلاق وعدم إنجاب أولاد، يكون السكن من حق الزوج

جلسة لمناقشة الهدف الـ11
مدن ومجتمعات محلية مستدامة

– ضعف التواجد الأمنى يؤدى إلى احتمال تعرض المرأة للتحرش والعنف.

– يؤثر عدم توافر وسائل النقل الآمنة، على سلامة وأمان المرأة.

– الحد من تنقل المرأة يؤثر على ممارستها لحقوقها المجتمعية.

– أن الفراغ العام بين المنازل يخلق حالة من الإغتراب والغرباء، وهذا يؤدي إلى إحتمالية التحرش بالمرأة وإرتكاب الجرائم.

– تصميم السكن المناطق الحدودية، لا يتلاءم مع احتياجات وإمكانيات المرأة الاجتماعية والاقتصادية .

– إغفال احتياجات النوع الاجتماعى والمعوقين فى تصميم " ألأرصفة " يعرقل حركة المرأة وممارستها لحقوقها.

– سوء توزيع الغرف فى الوحدة السكنية وعدم مراعاة الاحتياجات الاساسية والنفسية للمرأة، يؤدى إلى تعرضها للعنف الجسدى والنفسى.

– اغفال الدول العربية لأجندة العمران الحديثة التى تدعو إلى "عمران مدمج" ..تبين من النقاش أن الدول العربية مازالت بعيدة عن العمران الحديث، وتشيد السكن الجديد دون الأخذ فى الاعتبار التوجيه الجديد للعمران المدمج .

وبصفة عامة يمكن القول بإن التخطيط العمرانى فى المنطقة العربية يغفل البعد الاجتماعى فى تصميم السكن.

اللاجئات والنازحات

أسفرت نتائج الزيارة الميدانية لفريق منظمة المرأة العربية بقيادة السفيرة مرفت تلاوى، المديرة العامة لمنظمة المرأة العربي، لمخيمات اللاجئات والنازحات بدول (الاردن ولبنان والعراق ومصر) عن أن اللاجئات والنازحات يواجهن العديد من المشاكل من أهمها:

• ارتفاع عدد اللاجئات والنازحات، ففى بعض الدول قد تمثل عددهن نصف إجمالى سكان الدول المضيفة.
• فقدان الأوراق الرسمية والمعاناة من صعوبة استخراج أوراق جديدة لارتفاع تكلفة استخراج تلك الأوراق.
• تراكم الديون على اللاجئات والنازحات.
• الاكتظاظ الشديد للاجئات والنازحات في المخيمات.
• المداهمات الأمنية للاشتباه فى بعض الشخصيات بالمخيمات.
• مشاكل السكن المشترك.
• ضعف الخدمات الأساسية.
• المعاناة من برودة المناخ أو من ارتفاع درجة الحرارة أثناء فترة الصيف.
• الخوف من الطرد من السكن .
• استغلال أصحاب العقارات والأراضى للنساء.
• انخفاض المساعدات الغذائية وفى بعض الأحيان انقطاع المساعدات.
• صعوبة الحصول على الخدمات الصحية.
• عدم التحاق أطفال اللاجئات والنازحات بالمراحل التعليم المختلفة... وقد يؤدى ذلك إلى جيل غير متعلم يتبنى التطرف والعنف والإرهاب.

لكل ذلك قررت بعض اللاجئات أو النازحات العودة إلى أوطانهن أو الهجرة الغير شرعية أو إلى زواج الفتيات القصر..

وتطرق النقاش حول تأثر المرأة فى المنطقة العربية بالتطرف والعنف والإرهاب إلى حالة النساء اليزيديات... والمعاملة الوحشية لهن... ومبادرة أحد رجال الأعمال إلى دفع مال " لداعش" مقابل تحريرهن ... وأعتبر الحضور أن هذا الرجل تميز بإحساسه بالبعد الإنسانى للقضية والتزامه كمواطن بالمسئولية الاجتماعية ..

وانتهى الحوار إلى أن

• اتساع فجوة النوع الاجتماعى لا تؤثر على المرأة بمفردها .. بل يمتد إلى رفاهية الأسرة والمجتمع ..

• تستلزم مواجهة فجوة النوع الاجتماعى معالجتها، طبقاً لمضمون كل هدف من الاهداف السبعة عشر.

رابعا: التوصيات

أسفرت فعاليات المؤتمر عن العديد من التوصيات ، بعضها يعتبر من التوصيات العامة لأجندة التنمية المستدامة والبعض الآخر من التوصيات التي تهتم بالمرأة العربية فى الاهداف السبع عشرة لأجنـــدة التنموية ...ونعرض فيما يلى لكل منها فى شى من التفضيل.

التوصيات العامة

• يعتبر منتج المؤتمر بداية نواه لفريق من الخبراء العرب المهتم بالمرأة العربية فى أجنده التنمية المستدامة على مستوى واقع الوطن العربى.

• التأكيد على ضرورة الالتزام برؤية شاملة متكاملة لتحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة من أجل عالم أفضل.

• السعى إلى توظيف فعاليات المؤتمر، فى النتائج المرجوة من تطبيق الاهداف السبعة عشر ويعتبر ذلك قيمة مضافة للمؤتمرات الدولية الخاصة بهذا الشأن .

• الاهتمام بالنوع الاجتماعى .. فلقد أكدت التجارب الوطنية والدولية أن تمكين المرأة ومشاركتها فى المجالات المتنوعة للتنمية لها تأثير إيجابى على مخرجات التنمية ، وعلى تمتع المرأة بمكانة فى المجتمع.

• ضرورة معالجة فجوات النوع الاجتماعى طبقا لمضمون كل هدف من أهداف أجندة التنمية المستدامة.

• مراعاة التفاوت وعدم المساواة بين البلدان العربية , وداخل كل بلد عربية.

• التوعية بحقوق المرأة فى السبعة عشرة هدفا لأجندة التنمية المستدامة.

• حث الدول المتقدمة على الالتزام بمساعدة الدول النامية فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

خامسا: التوصيات النوعية

تميز المؤتمر منذ بداية فعالياته باقتراح توصيات قابلة للترجمة إلى سياسات وبرامج تنموية، وذلك بهدف المساعدة على تفعيل تطبيق " المرأة فى اجندة التنمية المستدامة.." ونعرض اهم تلك التوصيات

حق التعليم

• الموائمة بين مخرجات تعليم المرأة واحتياجات السوق.

• تطوير مناهج التعليم من أجل معالجة فجوة النوع الاجتماعى.

• إصلاح منظومة التعليم من رؤية شاملة تتناسب مع احتياجات المرأة والمجتمع

التكنولوجيا

تمكين المرأة من الوصول إلى عالم التكنولوجيا والاتصالات والمعرفة. وتنمية قدرات المرأة فى جميع المجالات التى تستخدم فيها التكنولوجيا.

مشاركة المرأة فى وضع الخطط والسياسات التنموية

• مراجعة احتياجات المرأة عند وضع خطة التنمية الوطنية.

• دمج مفهوم النوع الاجتماعى فى جميع الأهداف السبعة عشر السياسات والبرامج الخاصة بالتنمية

• تفعيل مشاركة المرأة فى صياغة الخطط السياسات التنموية

مشاركة المرأة في صنع القرار

• رفع نسبة تمثيل المرأة فى المناصب القيادية وصنع القرار على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى، في جميع مجالات الاهداف السبعة عشر لأجندة التنمية المستدامة.

حق العمل

• مراجعة التفاوت بين المرأة والرجل فى تطبيق معايير كفاءة العمل.

• مراعاة النظرة الشمولية فى معايير كفاءة عمل المرأة مثل : عدد ساعات العمل ، ودور المرأة الإنجابى ودور المرأة داخل وخارج المنزل....الخ.

• اعتماد سياسات جديدة للأجور والحماية الاجتماعية.

• العمل على توفير معاشات للمرأة مديرة المنزل.

القانون

• مراجعة القوانين التى تحرم المرأة من ممارسة حقوقها.

• التوعية بحقوق المرأة القانونية.

• ضمان سيادة القانون فى تحقيق المساواة وعدم التمييز.

• مشاركة المرأة فى إعداد القوانين والتشريعات .

• متابعة انقاذ الاحكام القضائية .

الإعلام

• بناء قدرات الإعلاميين والتوعية بمفهوم النوع الاجتماعى.

• إعداد ورش عمل حول المرأة العربية فى أجندة التنمية المستدامة.

التمويل

الأخذ بمفهوم النوع الاجتماعى فى:

• إعداد الموازنات والتشريعات

• دراسة توزيع الادوار بين الرجل والمرأة

• إعداد دراسة تحليلية حول الأوضاع المعيشية للمرأة والرجل، (مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر).

• مشاركة المرأة فى وضع الموازنات وفى اعتمادها.

جلسة لمناقشة ورقة التمويل من أجل التنمية

• الشراكة بين المجتمع الحكومى المدنى والقطاع الخاص فى وضع سياسات الموازنة.

• المتابعة المالية لتنفيذ أهداف التمويل الدولى فى سد فجوة النوع الاجتماعى.

• تحديد أولويات التمويل الذاتى فى سد فجوة النوع الاجتماعى.

• التعرف على الموازنات العربية المستجيبة للنوع الاجتماعى.

• الخروج عن النمط التقليدى للتمويل مثال ذلك:

– التوسع فى التعامل الدولى للتمويل وعدم حصر التعامل مع المنظمات الدولية المعروفة.

– دراسة التمويل الثلاثى : دولة نامية ودولة متقدمة لها خبرة فى مجال التمويل، وأدوات التمويل الاسلامى.

• دعم المشروعات الإنتاجية متناهية الصغر.

• الاهتمام بالتعاونيات فى القرى.

• العمل على تضمين الفكر المالى المستجيب لمفهوم النوع الاجتماعى فى الدراسات والبحوث الجامعية.

اللاجئات والنازحات

• تقييم النتائج الخاصة بإعلانات وقرارات الأمم المتحدة منذ سنة 1974 والقانون الإنسانى الدولى والقرار رقم 1325 الخاص بحماية المرأة والطفل فى وقت النزاعات المسلحة والحروب.

• العمل على إنشاء آليات لمشاركة المرأة العربية فى:

– المفاوضات الدولية

– وفى تمكين اللاجئات والنازحات من الحصول على حقوقهن طبقا لقرارت الامم المتحدة والقانون الانسانى.

– العمل على ضم النساء إلى قوات حفظ السلام

• ربط أجندة الامن والسلام بمواجهة الارهاب .

• العمل على تفعيل مواجهة عربية لتدفق الاسلحة والعسكرة الأجنبية والإرهاب فى المنطقة العربية.

• الحث على بناء قوى عربية موحدة لمواجهة الإرهاب.

• التوعية الاعلامية الاقليمية والدولية بمشاكل اللاجئات والنازحات.

• العمل العربى والدولى المشترك لمواجهة الصراع وعودة اللاجئين والنازحين إلى أوطانهم.

• العمل على التسوية السياسية كحد أدنى، لتوفير مناطق آمنة لعودة اللاجئين والنازحين إلى أوطانهم.

• توفير مساحات آمنة للاجئين والنازحين فى أماكن اللجوء... لحمايتهن من العنف والتحرش.

• توفير المسكن الملائم لحمايتهن من الاستغلال والعنف.

• اعادة توجيه المساعدات الدولية إلى مساعدات تنموية بما يؤدى إلى توليد دخل لهن، أضافة إلى اكتسابهن مهارات فى حالة العودة إلى بلادهن.

• توظيف كفاءات اللاجئات والنازحات فى خدمة مجتمع اللاجئين والنازحين.

• استقبال المعنفات وضحايا الحروب والإرهاب وتأهيلهم ودمجهم فى المجتمع.

حث المرأة على المشاركة الفعالة فى القضايا العامة

• تفعيل دور المرأة فى المجتمع المدنى والأحزاب السياسية والعمل فى (فرق عمل) لمواجهة تحدياتها وحماية حقوقها.

• تفعيل دور المرأة والمجتمع المدنى فى صنع القرار السياسى.

• العمل على التحرك الجماعى للمرأة ، وتفعيل مشاركتها العامة فى مواجهة تحدياتها المجتمعية على المستوى الوطنى والاقليمى والدولى .

• تفعيل دور المجتمع فى تنشيط المرأة ، وفى مراقبة حقوقها.

• تفعيل دور النساء فى سد فراغات النوع الاجتماعى.

• تفعيل دور المرأة النضالى فى القضايا العامة.

الآليــات

• تتولى منظمة المرأة العربية مسئولية إعداد مؤتمر سنوى، لمتابعة تطبيق أجندة التنمية المستدامة.

• إعداد آليات وطنية وعربية ودولية لمتابعة وتقييم التقارير الوطنية، فى دمج أهداف اجندة التنمية المستدامة. فى الخطط والسياسات والبرامج التنموية .

• إنشاء آلية لبناء شراكات مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى والأفراد.

• تأسيس نظام يختص بالمسائلة عن مشاكل النوع الاجتماعى.

• التعاون والتنسيق والتشبيك بين الدول العربية.

• إعداد الدراسات والمسوح الخاصة بفجوات النوع الاجتماعى والتحديات التى تواجه المرأة

المؤشرات

• يعتبر الحوار الذى دار داخل " الموائد المستديرة " للمجموعة الإحصائية، نوع من جلسات العصف الذهنى، فى مناقشة كيفية تحديث وتقييم الوضع الإحصائى والمؤشرات للأهداف السبعة عشر لأجندة التنمية المستدامة... أضف إلى ذلك الحرص الشديد للمؤتمر على مناقشة وتحليل إشكاليه البيانات والإحصاءات والمؤشرات على المستوى الوطنى والاقليمى والدولى.

الجلسة الإحصائية

• وأتفق على أن الدول العربية تعانى من عجز ونقص فى البيانات والإحصاءات والمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعى ... وإن هذا العجز يؤثر على تطبيق أهداف أجندة التنمية المستدامة .... ونعرض فيما يلى لأهم الموضوعات :

• أهتم الحضور بمحاولة الاجابة على كيفية مواجهة القصور والعجز فى الإحصاءات والمؤشرات وبلور النقاش الآتى:

إعداد مؤشرات حول:

– قياس فجوة النوع الاجتماعى بين الدول المتقدمة والدول النامية.

– تقييم المنح والمساعدات ومدى تطابقها فى تنفيذ أهداف اجندة التنمية المستدامة "2015–2030م"

– قياس المؤشرات التى تم استخدامها على المستوى الدولى والاقليمى.

– احصاءات تفصيلية عن فجوات النوع الاجتماعى ، وتحديد دقيق لمواطن الضعف.

– مؤشرات لقياس تأثر المرأة من عدم تمكينها من ممارسة حقوقها، وأثر ذلك على الأسرة والمجتمع.

- الالتزام بالاتفاقيات الدولية فى " جودة البيانات " مع مراعاة خصوصية كل دولة عربية
- توحيد المفاهيم والمصطلحات والتعريفات الاحصائية على مستوى كل دولة وعلى مستوى الوطن العربى.
- انتاج بيانات جديدة تساعد على إعداد المؤشرات الخاصة بأهداف أجندة التنمية المستدامة
- إعداد مسوح وبحوث علمية حول الإحصاءات والمؤشرات التى تساعد على تطبيق أهداف أجندة التنمية المستدامة.
- بناء القدرات الوطنية ونشر ثقافة الاحصاء والأرقام والمؤشرات.
- مراجعة استراتيجيات العمل الاحصائى على المستوى الدول وعلى المستوى العربى.
- دعم التعاون بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدنى فى تبادل البيانات الاحصائية
- انتاج ادلة دورية للبيانات والإحصاءات والمؤشرات.
- بناء شبكة للإحصاءات والبيانات وجامعة الدول والمكاتب والآليات الوطنية.
- **استثمار منظمة المرأة العربية لتخصصات الخبراء العرب فى استخراج مؤشرات وبرامج تلبى تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة.**

القسم الثاني

فاعلية دور المرأة في الأجندة التنموية 2030

مقدمة

تُشكل النساء (50%) من إجمالي السكان في العالم، وهن غالبًا الأكثر تأثرًا من الرجال بالفقر، وتغيّر المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص الرعاية الصحية، والأزمات الاقتصادية العالمية.

تمكين المرأة شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية المستدامة، فالمرأة تأخذ قرارات تؤثر على التنمية المستدامة، كما تساهم في إيجاد حلول مستدامة للمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، و عندما يكون للمرأة المساواة في الحصول على الموارد والفرص للمشاركة في عمليات صنع القرار تصبح من محركي التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ الإجراءات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

و من هنا يجب إلقاء الضوء على كيفية تأثر المرأة بكل هدف من الأهداف السبعة عشر، وكذلك كيف يمكن للمرأة أن تمثل المفتاح لتحقيق وتنفيذ كل هدف من أهداف التنمية المستدامة 2030، وهنا وجب الربط بين دور المرأة فى المجتمع والأجندة التنموية 2030.

1 القضاء على الفقر

الهدف (1): القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

- **يمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما يشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني.**

- هناك نسبة كبيرة من النساء العربيات يعشن تحت خط الفقر و يعيشون في مجتمعات تفتقر إلى مياه الشرب المأمونة ووسائل الصرف الصحي الأساسية والمسكن المناسب والغذاء الكافي و الصحي والمتوازن.

- تقوم المرأة بالجزء الأكبر من العمل غير المدفوع، و تعوق المسئوليات المُلقاه عليها من الأعمال المنزلية ورعاية الاطفال، من دخولها أو احتفاظها بالوظائف الرسمية مدفوعة الأجر.

- تصل نسبة النساء المشتركات في المعاشات التقاعدية أقل بكثير من نسبة الرجال مما يزيد من احتمال وقوعها في دائرة الفقر عند بلوغها سن التقاعد.

- وضع المرأة أكثر حرجا من الرجل من حيث تأثرها بأي تغيرات اقتصادية، بالإضافة إلى ما تتعرض له من نزاعات مسلحة مما أثر على أمن وأمان المرأة، وعلى سلامتها وعلى قدرتها على التنقل والمشاركة في الحياة العامة.

- المرأة لا تملك امكانية الحصول على الأصول الانتاجية و بالتالي لا تملك الاستفادة منها لتمكنها من المشاركة الفعالة في الاقتصاد و تحقيق نتائج تنموية أفضل لعائلتها ولمجتمعاتها.

اقصاء المرأة من عمليات التنمية أدى إلي

٦٠٪ من ضحايا سوء التغذية عالمياً من النساء والفتيات

إرتفاع التعرض للفقر وإنعدام الأمن الغذائي ومحدودية الوصول إلي الموارد والفروض نتيجة التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بقوانين الإرث

- تشير منظمة العمل الدولية إلى أن عمل المرأة مدفوع الأجر، يمكن أن يكون أهم عامل على الإطلاق للحد من الفقر في الاقتصاديات النامية.

- أثبتت العديد من الدول إن مكافحة فقر المرأة يؤدى إلى رفاهة المجتمع ككل حيث أنه قد ثبت أن الزيادة في دخل المرأة يؤدى إلى زيادة إنفاق الأسرة على التعليم و الصحة و التغذية أكثر مما يؤدى إلية الزيادة في دخل الرجل وبالتالي زيادة رأس المال البشرى للمجتمع كله.

المرأة في قلب التنمية

عالمياً تنفق النساء العاملات حوالي ٩٠٪ من دخلهم على أسرهم، بينما ينفق الرجل حوالي ٣٠ – ٤٠٪

2 القضاء التام على الجوع

الهدف (2): القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

- **يُعد الأمن الغذائي من التحديات التي تواجه المنطقة العربية في ظل معوقات ومحددات التنمية الزراعة التي لم تلعب دوراً فعالا في تضيق الفجوة الغذائية وبقيت الدول العربية واحدة من المناطق المستوردة للغذاء حيث تجاوزت قيمة الفجوة الغذائية 22.5 مليار دولار عام 2008.**

- تفتقر النساء العاملات بالزراعة في المناطق الريفية الحصول على التكنولوجيا و المعلومات التي تزيد من الانتاجية الزراعية و تعزز الامن الغذائي و كذلك خدمات الارشاد الزراعي، كما تعاني من صعوبة تسويق المحاصيل الزراعية للريفيات وذلك نظراً للطرق والنقل وغيرها من الصعوبات التي تواجه التسويق.

- نسبة الإناث المالكات للحيازات الزراعية ببعض الدول العربية توضح صعوبة حصولهن على صكوك الملكية للحيازات الزراعية على الرغم من قيامهن بمعظم الأعمال الزراعية.

اقصاء المرأة من عمليات التنمية أدى إلي

٦٠٪ من ضحايا سوء التغذية عالمياً من النساء والفتيات

إرتفاع التعرض للفقر وإنعدام الأمن الغذائي ومحدودية الوصول إلي الموارد والفروض نتيجة التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بقوانين الإرث

3 الصحة الجيدة والرفاه

الهدف (3): ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

- **التزمت العديد من دول العالم بحصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، ولكن العديد من الثغرات تبطىء التقدم المحرز حتى الآن.**
- في المناطق النامية، تكون معدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس 14 أضعاف في البلدان المتقدمة النمو.
- عدم الإمكانيات تؤدي الى ان تكون المرأة أكثر عرضة للأمراض و أقل احتمالا للحصول على الرعاية الكافية عن الرجل.

اقصاء المرأة من عمليات التنمية أدى إلي

٨٠٠ إمرأة تموت يومياً بسبب مشاكل الحمل والولادة

١ من بين ٣ نساء يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي

١٣٣ مليون إمرأة خضعت لعملية الختان في ٢٩ دولة

- تعتبر المرأة الريفية شريك أساسي في التنمية، حيث انها تقوم بإنتاج وإعداد وتوزيع المواد الغذائية ، وتسويق بعض المنتجات الغذائية.
- ان سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة من شأنه وضع مزيدا من الموارد تحت تصرف المرأة و بالتالي يؤدي الى تحسين الأمن الغذائي للأطفال وتحسين صحتهم.

المرأة في قلب التنمية

العائلات التي تمتلك فيها المرأة (أرض) يتم تخصيص نسبة أكبر من ميزانية الأسرة لتعليم الأبناء

يمكن للزراعة أن توفر مرتكزات إحداث التنمية المستدامة إذا أمكن زيادة الإنتاجية وتحقيق الامن الغذائي عبر التمكين الزراعي للمرأة الريفية العربية.

4 التعليم الجيد

الهدف (4): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

- **يُوسع التعليم خيارات الحياة المنتجة والمُرضية، ويُسهم في تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية على أوسع نطاق.**

- يُعد النهوض بالتعليم – شرطا مسبقًا لضمان المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة – من خلال تنقيح المناهج الدراسية والسياسات الرامية إلى التصدي للتمييز بين الجنسين، وتحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب المعلمين والطلبة.

- حققت المنطقة العربية قفزات كبيرة في تشجيع التكافؤ بين الجنسين في التعليم ، و لكن تظل الفجوات بين الجنسين في التعليم أوسع في البلدان الأقل نمواً، حيث تُشكل النساء أكثر من (60%) من إجمالي الأميين والأميات في العالم، حيث تعاني المرأة من

1. الموروثات الثقافية التقليدية التي تحد من التعليم المدرسي للفتاة.
2. التمييز الوظيفي القائم ضد المرأة.
3. اختلال ميزان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم.
4. المشاركة في الشأن العام وصنع القرار.
5. العمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية.
6. التحديات المتمثلة في قدرة النظم العربية على النهوض بالمرأة العربية.

اقصاء المرأة من عمليات التنمية أدى إلي

أكثر من ٦٠٪ من إجمالي عدد الأميين فى العالم هن من النساء

- أثبتت التجارب أنه اذا تم تطوير مستوي الرعاية الصحية المقدمة للمرأة ،مثل التصدي لمشكلات الزواج المبكر وختان الاناث وسرطان الثدي وعنق الرحم، سيؤدي الى تمتع جميع أفراد الاسرة بأنماط عيش صحية.

المرأة في قلب التنمية

الإهتمام بصحة المرأة سوف ينعكس إيجابياً على صحة أبنائها

5 المساواة بين الجنسين

الهدف (5): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

- **إن المساواة بين الجنسين تشكل ليس فقط حقا أساسيا من حقوق الإنسان، ولكن هي أساسا من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.**

- رغم أن العالم قد أحرز تقدما في المساواة بين الجنسين بموجب الأهداف الإنمائية للألفية (بما يشمل التكافؤ في الحصول على التعليم الابتدائي بين البنات والبنين)، لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف في كل بقعة من بقاع العالم.

- تعمل نصف النساء في العالم بأجور أقل بثلاثة أرباع مما يكسبه الرجال، بالإضافة إلى مسؤولياتهن المنزلية. تمثيل المرأة في المناصب العليا من القضايا البارزة الأخرى التي تحتاج إلى معالجة. وفيما يتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة.

- إن تحقيق المساواة بين الجنسين ومنح المرأة حقوقها، سيعتبر إنجازاً مهماً ليس فقط لجميع النساء بل لكافة فئات المجتمع ولكن تواجه المنطقة العربية تحديات عديدة منها:

1. التعارض الداخلي للقوانين وللمواد ضمن نفس القانون وفيما بينها مع إعطاء السيادة والأسبقية إلى تلك التي تكرس التمييز (قوانين الأسرة وقوانين العقوبات مقابل كل القوانين الأخرى بداية بالدستور...).
2. تناقض الأنظمة القانونية الوطنية مع الالتزامات الدولية للبلدان.
3. التقاليد المجتمعية والمؤسساتية التي تكرس التمييز ضد المرأة.

- انخفاض مستوى تعليم المرأة يؤدي إلى ضعف وعي المرأة بالرعاية الصحية لها ولأسرتها والأطفال و يعرضها للدخول في دائرة الفقر و يحرمها من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- التعليم يؤهل المرأة للتمتع بالكثير من الحقوق المدنية والسياسية وحرية استقاء المعلومات وحرية التعبير وحرية التصويت والترشيح والكثير من الحقوق الأخرى، كما يضمن لها الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل؛ الحق في اختيار العمل والحصول على أجر مساوٍ للرجل والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجي و اتاحة الفرصة للحصول على تعليم عالي. كل عام إضافي للفتاه في التعليم الثانوي يساوي زيادة محتملة بنسبة 15-20% في دخلها.

المرأة في قلب التنمية

عندما يزيد إلتحاق الفتيات للمدارس بـ ١٠٪ سيؤدي إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣٪

العائلات التي تمتلك فيها المرأة (أرض) يتم تخصيص نسبة أكبر من ميزانية الأسرة لتعليم الأبناء

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

الهدف (6): ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

- **أهم القضايا البيئية التي تواجه الوطن العربي هي مشكلة شح المياه حيث تعرف المنطقة بمثلث العطش لاحتوائها على أقل من 7% من مخزون المياه العالمي، وأقل من 1% من نسبة المياه السطحية.**

- في منطقتنا العربية تشكل النساء أكبر المستخدمين للمياه وخصوصا في المناطق الريفية والتي يتضح فيها التهميش و عدم المساواة في الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي المناسب مما يزيد من العبء الملقى على المرأة والفتاة الريفية.

- تقضى النساء حوالى 16 مليون ساعة يومياً لتجميع المياه الصالحة مما يؤثر على التحاقهن بالتعليم و كسب الدخل غير المخاطر الصحية التي تتعرض لها نتيجة حمل المياه لمسافات طويلة.

- إن العمل على ضمان تحسين امكانية الحصول على المياه يتيح للنساء والفتيات استغلال الوقت في الالتحاق بالتعليم ورعاية الاطفال وكسب الدخل وزراعة المأكولات للأسرة.

اقصاء المرأة من عمليات التنمية أدى إلي

قيام النساء بـ ٩٠٪ من أعمال تجميع المياه والخشب

- ان توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة وسيفيد المجتمعات والإنسانية جميعاً.

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الهدف (7): ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

- **يؤدي قطاع الطاقة في الدول العربية دوراً هاماً في تحقيق التنمية بالمنطقة حيث انه مصدر لعائدات تصدير النفط والغاز.**

- **اجمالي استهلاك الطاقة في العديد من الدول العربية يفوق انتاجها.**

- تعد المرأة هي المستخدم الاساسي للطاقة، وعلى الرغم من ذلك فان المرأة تشكل 20% من القوة العاملة في الصناعات التي تنتج المصادر الحديثة للطاقة المتجددة.

- عندما لا تتوفر المصادر الحديثة للطاقة ، تقضى المرأة عدة ساعات يومياً لتجميع الوقود لاستخدامه في الاعمال المنزلية و التدفئة.

- اشراك المرأة اشراكا كاملا في تخطيط مرافق المياه والصرف الصحي وخصوصا في التخطيط لمواجهة الكوارث يعتبر من أهم الفرص المتاحة في إطار الهدف السادس حيث أنها النموذج الذي يحتذى به في المنزل، وقد أصبح متطلبا اساسيا للدول كونها موقعة على اتفاقية سيداو وحقوق الانسان. (اشراك المرأة والرجل على قدم المساواة في ادارة الموارد المائية يؤدي الى نجاح المشاريع كاختيار مكان مرافق المياه والصرف الصحي وتصميمها وتكنولوجياتها حيث أنه على سبيل المثال انعدام المراحيض في المدارس يحول دون التحاق الفتيات في التعليم).

- إن تحسين إمكانية الاستفادة من مياه الشرب النظيفة ومرافق الصرف الصحي الجيدة لكل من النساء والرجال سيؤدي إلى الحدّ من الفقر وتعليم الفتيات وتقليل نسبة الوفيات بين الاطفال و الأمهات.

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الهدف (8): تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

- **لتعزيز النمو الاقتصادي بالمجتمع لابد من التشغيل الكامل و توفير العمل اللائق للرجل و المرأة على حد سواء.**

- المرأة في وضع غير موات في أسواق العمل في المنطقة العربية وهو ما ينعكس سلبا عليها، وعلى أسرتها، وعلى اقتصاد المجتمع.

- معدّلات تشغيل المرأة في المنطقة ترتفع ارتفاعا بطيئا وطفيفا للغاية، واذا استمر النمو على هذه الوتيرة الهزيلة، يتوقع –طبقا لتقرير للبنك الدولي– أن يستغرق لحاق المرأة العربية بالمستوى الذي تتمتع به نظيرتها في الغرب نحو 150 عاما.

- تشير بيانات البنك الدولي إلى أن مساهمة المرأة العربية في سوق العمل لا تتجاوز نسبة 23 % ويجعلها هذا الأدنى في العالم مقارنة بـ65 % في شرق آسيا التي تعتبر الأعلى و59 % في دول منظمة التعاون الاقتصادي.

اقصاء المرأة من عمليات التنمية أدى إلي

تدنى مشاركة الإناث في سوق العمل ومعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة

- بعض المؤشرات توضح أن المرأة هي أكثر كفاءة من الرجل في استخدام موارد الطاقة، و بالتالي تشجيع النساء وتعرفهن بأساليب ترشيد استهلاك موارد الطاقة يعد أمر مهما في الحفاظ على خدمات الطاقة.

- توفير وتعزيز إمدادات الطاقة اللازمة لتسهيل مسؤوليات النساء يساعد في تعميق مساهمتهن في تحقيق التنمية الريفية.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الهدف (9): إقامة بنى تحتية قادرة على مواجهة الأزمـــات، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

- **إن الاستثمار في البنية الأساسية مثل النقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة.**

- إقامة بنية أساسية قادرة على الصمود والاستدامة لا بد من مزيد من الاستثمارات في البحوث والتنمية، ولكن معظم الباحثين في المنطقة العربية من الرجال، وتشكل المرأة (25%) من المشاركة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- تبذل الدول العربية جهودا مميزة لإدماج المرأة في مسار التخطيط للتنمية الشاملة، إلا أن المؤشرات العالمية لنتائج تلك الجهود ما زالت ضمن حدودها الدنيا. لذا تبرز الحاجة الملحة لمراجعة تلك الجهود ومشاركة أكبر للمرأة في تلك السياسات.

- الاستثمار في رأس المال البشرى هو مفتاح التقدم الاقتصادي على المدى البعيد و الاستثمار فيما يخص المرأة حيث قيامها بعدة أدوار يحقق أعلى عائد اجتماعي واقتصادي ومن ثم تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية مما يؤدى إلى دفع عجلة التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث تتطلب التنمية الشاملة أقصى مشاركة للمرأة لان المرأة تُعد قوة اجتماعية واقتصادية لابد من الاستعانة بها.

- التخفيض في بطالة المرأة، والحدّ من الفرص الهشّة التي تعمل فيها، وتحسين شروط عملها وظروفه، وتحقيق الأمان الوظيفي لها، وعلاج التمييز ضدها في الأجر وفي مستويات الوظائف، وفتح قنوات الترقي أمامها، كلها تسهم في الارتفاع على سلم العمل اللائق للمرأة وبالتالي تزيد من النمو الاقتصادي للمجتمع ككل.

- اصلاح السياسات الاجتماعية يساهم في رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي علاج البطالة كما أن اشراك المرأة و الرجل في عملية التشغيل سوياً يساعد في زيادة انتاج الدخل و الثروة في المجتمع.

المرأة في قلب التنمية

عندما يزيد إلتحاق الفتيات للمدارس بـ ١٠٪ سيؤدي إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣٪

تقليل الفجوة بين الجنسين في الزراعة سوف يخلص حوالي ١٠٠ مليون شخص من الجوع

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

الهدف (10): الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

- **يمكن التعبير عن العدالة الاجتماعية والكرامة بالحصول على العمل اللائق والتوزيع الأفضل للدخل والقدرة على الحصول على الخدمات العامة، دون تهميش أو اقصاء الشرائح الأضعف في المجتمع، ودون أي تمييز عرقي أو ديني أو جنسي.**

- أن التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الإثنية أو المنطقة أو المركز الاجتماعي له آثار الضارة على التماسك الاجتماعي، ومنع الدول من الازدهار والوصول إلى إمكاناتها الكاملة.

- النساء هم أكثر عرضه من الرجال في الالتحاق بالعمالة الضعيفة، (75% من الوظائف النسائية في البلدان النامية هي وظائف غير رسمية أو غير محمية).

- في جميع أنحاء العالم، 83% من العاملات في المنازل من النساء، ومعظمهن لا يحصلن على الحد الأدنى للأجور.

- رفع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى مستويات مشاركة الذكور من شأنها أن ترفع إجمالي الناتج المحلي في البلدان بنسبة كبيرة (على سبيل المثال: في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12% وفي مصر بنسبة 34%).

- تحسين فرص المرأة لكسب الدخل والتحكم فيه يمكن أن يسهم في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية ، حيث أن المرأة العربية تسهم في استثمار جزءا كبيرا من دخل أسرتها في تعليم أبنائها بدرجة أكبر من الرجل مما يؤثر إيجابا على نوعية التعليم. تشير منظمة العمل الدولية إلى أن عمل المرأة، مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر، يمكن أن يكون أهم عامل على الإطلاق للحد من الفقر في الاقتصادات النامية.

- هناك ادلة أن الشركات التي توظف نساء في مناصب الإدارة يمكن أن تكون مهيأة بشكل أفضل لخدمة الأسواق الاستهلاكية التي تهيمن عليها النساء.

المرأة في قلب التنمية

تؤكد الدراسات على أن المؤسسات التي تديرها نساء تكون أكثر حفاظاً على البيئة

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف (11): جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على مواجهة الأزمات ومستدامة

- **تعتبر الدول العربية من الدول عالية التحضر من حيث نسبة السكان في المناطق الحضرية.**
- **يؤدي القصور في التخطيط العمراني والزيادة السكانية والهجرة إلى الحضر إلى تزايد معدل الإسكان العشوائي في المناطق الغير رسمية والفقيرة.**
- وتشكل النساء العدد الأكبر من المقيمين في الأحياء العشوائية والفقيرة.
- وبالتالي القصور في منظومة العمران تؤثر على واقع المرأة العربية من حيث انعدام الامن و زيادة معدلات التحرش، بالإضافة الى انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة و تدني مستوى التعليم.
- يتضاعف تأثير منظومة العمران على المرأة العربية في حالات الطوارئ و الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والعواصف.

- من واقع الكثير من التجارب العربية تبين ان المساواه بين الجنسين في جميع مناحي الحياه أدت الى زيادة مشاركة المرأة في الحياة المجتمعية و بالتالي الى دفع عجلة التنمية.

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الهدف (12): ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

- **شهد العالم تقدما في النمو الاقتصادي، ولكن أدى النمو الاقتصادي في العديد من البلدان إلى اتساع الفجوات في الدخل بين الأغنياء والفقراء.**

- **ولهذا اتجه المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في النموذج التقليدي للتقدم الاقتصادي حيث ينطوي التحول في النموذج الاقتصادي على تغيير جذري في كيفية انتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، وما ينجم عنه في التطور بسلوك المنتج والمستهلك ، وبتبني السياسات التي تحفز التحرك نحو أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة.**

- الاستهلاك المستدام يتطلب تقارب أنماط الاستهلاك الحالية، وضرورة قيام الجميع بالاستهلاك بشكل مسؤول.

- **ما زالت الفجوات في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية موجودة وتفصل بين الفئات الاجتماعية من الرجال والنساء وبين الحضرية والريفية، و بالتالي لابد من اعتماد نهج شامل للتنمية بطريقة تفرض تغييرات هيكلية ومؤسسية.**

- يؤدي التدخل لتصحيح منظومة العمران إلى تمتع المرأة بحقوقها فمثلا قرب السكن من اماكن الخدمات الاجتماعية والصحية يعطى المرأة فرصة أكبر للتعليم و الرعاية الصحية.

- كما أن توفير شبكة الطرق وتحسين النقل والتنقل وتأمين الفراغ يعطي للمرأة فرصة الاستمتاع بكافة حقوقها.

• تلعب النساء دورا رئيسيا في دفع عجلة الاستهلاك، وبالتالي بالإنتاج، نحو أنماط أكثر استدامة، حيث تشير الدراسات إلى أن أنها هي المسؤولة عن شراء 80% من البضائع للأسرة.

13 العمل المناخي

الهدف (13): اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

- **المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم المهددة بمخاطر تغير المناخ، وتفاعلاتها المختلفة من ارتفاع في درجة الحرارة وتهديد للمناطق الساحلية وازدياد حدة الجفاف والتصحر وشح الموارد المائية وزيادة ملوحة المياه الجوفية وانتشار الأوبئة والآفات والأمراض على نحو غير مسبوق.**

- يهدد تغير المناخ بتعميق عدم المساواة في النوع الاجتماعي وتفاقم الفقر بالمجتمع.

- المرأة هي المتضررة بدرجة أكبر من الرجل من مخاطر تغير المناخ و يرجع ذلك الي ثلاثة أسباب، هي عدم المساواة في الوصول إلى الموارد ، تدني الفرص القائمة لتحسين سبل المعيشة الحالية وتطوير سبل العيش البديلة، البعد عن المشاركة في صنع القرار.

- إن أفقر الفئات الاجتماعية والاقتصادية عادة ما تكون الأكثر تضررا والأقل قدرة على التكيف. وحيث أن المرأة هي أكثر قابلية للفقر من الرجل فهي تشكل النسبة الكبيرة من هذه الفئات سواء في المجتمعات الريفية أو مجتمعات حرفة الصيد والرعي أو في الأحياء الفقيرة والعشوائيات في المدن.

- أن بناء القدرة على المجابهة يتطلب نوعين من إجراءات التكيف، إجراءات تهدف إلى ضبط وحماية النظم المعيشية من تأثيرات محددة لتغير المناخ، وإجراءات تركز على الحد من الدوافع الكامنة وراء قابلية التضرر من تغير المناخ.

14 الحياة تحت الماء

الهدف (14): حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

- **تلعب المناطق الساحلية دورا أساسياً في الانتاج الاقتصادي لمعظم دول العالم، وتساهم الى حد كبير في الناتج المحلي للدول، الا ان التلوث و تحميض المحيطات أدى الى خروج النظم الايكولوجية البحرية عن توازنها.**

- يمثلن النساء 47% من الذين يعملون في قطاع الاسماك ، و ينخفض أجرهن حوالى 64% أقل عن أجر الرجل عن نفس العمل في قطاع الاستزراع السمكي.

- ما زال ينظر الى انخراط المرأة في مجالات العلوم البحرية في المناطق العربية على انه تخصص غير ملائم لقدراتها الفسيولوجية والبيولوجية، مما يحد من مشاركتها.

- المرأة عنصر قوي وفاعل للتغيير الإيجابي للحد من مخاطر تغير المناخ حيث أن تدريب المرأة بشكل مستمرة على تفهم مخاطر تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة، و تزويدها بالمعلومات والممارسات الجيدة، يمكنها من أن تلعب دورا أساسيا في ترشيد استخدام الطاقة و الحد من الانبعاثات عن طريق استخدام الأجهزة الكهربائية الموفرة للطاقة، كما انها ستقوم بتعليم أبنائها ومن حولها السلوك الأخضر لاستخدام الطاقة. كما يمكن للمرأة أن تكون فاعلة ومؤثرة في التحول إلى مصادر وتقنيات الطاقة المتجددة، وخاصة على مستوى الأسرة والمستوى المحلي.

- إذا ما أعطيت المرأة المعلومات والإرشادات الصحية للوقاية من المخاطر الصحية لتغير المناخ يمكنها أن تقلل من حدوث الإصابات الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة. بصفتها المسئولة عن رعاية المرضى وكبار السن والأطفال، كما يمكنها أن تمنع وتحد من انتشار الأمراض المعدية المنقولة بالمياه.

- توفير قدر كاف من التعليم الجيد للنساء سيساعد على بناء شبكات السلامة ضد الكوارث في المجتمع.

- تمكين النساء الريفيات و تعزيز مشاركتهن في قوة العمل الزراعي يعزز التنمية الزراعية المستدامة.

- التمثيل الجيد للنوع الاجتماعي ضمن كل الأطر المعنية بتغير المناخ سيحد من مخاطر الكوارث الطبيعية ويجعل المجتمع أكثر قدرة على الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ.

• يعتبر عمل المرأة في مجال الإدارة الساحلية المتكاملة، هو تدعيم لقدرتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تدعو بشكل عام للحفاظ على المحيطات بهدف الاستغلال الامثل للموارد الساحلية ضمن إطار التنمية المستدامة، كما يعطي مؤشراً واضحاً على تفهم المرأة بدورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية خاصة إذا ما أدركنا أن دورها في هذه المؤسسات في تطور مستمر نظراً لما وصلت إليها المرأة العربية من قدرة على الأداء.

15 الحياة في البرّ

الهدف (15): حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

• **الامن البيئي هو السعي نحو الرقي بالإنسان وصون الطبيعة من اجل تحقيق تنمية مستدامة في علاقته بالموارد التي يمتلكها والبيئة التي يعيش فيها، و لا بد ان تقترن بتوخي العدالة الاجتماعية والتي تضمن حماية حقوق النساء و الرجال معاً.**

• ان التصحر والجفاف من أخطر المشاكل التي تواجه المنطقة. حيث ان ثلث الاراضي الصحراوية في العالم تقع ضمن البلدان العربية وتشكل تقريبا 90% من المساحة الاجمالية للعالم العربي.

• النساء هنّ اقل قدرة على التعامل مع تأثيرات تدهور الأراضي والتصحر عند عدم الحصول الآمن والسيطرة على ادارة الموارد الطبيعية.

• إن تفاقم الهجرة الداخلية والخارجية بسبب تدهور الاراضي ومن أجل ضمان فرص العمل من شأنه ان يفاقم العبء على النساء ويضطر الاطفال وخاصة الفتيات إلى ترك التعليم للعمل في الأنشطة الزراعية لتوفير الامن الغذائي ودخل الاسر بسبب غياب رب الأسرة خارج القرية.

• إن فقدان أو انخفاض الانواع المحلية من النباتات التي تستخدمها النساء في الأمن الغذائي لأسرهن يجعلهن اكثر عرضة للإصابة بمشاكل التغذية.

- فإن محور تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي هو شرطاً اساسياً لتحقيق الهدف الخامس عشر وبذات الوقت ادماج النساء وتمكينهن والاستفادة من معارفهن المحلية في الحد من التصحر وبالتالي تخفيف الأعباء على اسرهن مما قد يتيح لهن فرصة الانخراط في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية والتعادل في تدهورها.

- إدماج المرأة وتمكينها من المشاركة في مواجهة مشكلة تدهور الأراضي والتصحر يساهم في الاستفادة من خبرة المرأة المحلية، وتتيح لها الفرصة للانخراط في المحافظة على الموارد الطبيعية والتعادل في تدهور الأراضي.

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية

- **في المنطقة العربية، تظل هناك محدودية في تمثيل المرأة داخل القضاء و هذا من شانه ان يؤثر على فقه القضاء ذاته في القضايا التي تخص المرأة.**

- لا زالت المرأة تعاني من الأمية القانونية فتجعل معرفتها بحقوقها محدودة إن لم تكن منعدمة.

- المرأة هي أكثر المتضررين من الصراعات و النزاعات المسلحة حيث انها لا تمتلك الموارد التي تحميها مثل الرجل، لذا تشكل مع أطفالها غالبية اللاجئين ومن لا مأوى لهم. وتتعرض المرأة إلى أسوأ أنواع العنف كما تعاني في مناطق النزاع المسلح من غياب الخدمات الأساسية أو التعويضية.

- يتم تحقيق الهدف من خلال حماية كل البشر من جميع أشكال العنف بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- تعيش النساء في المنطقة العربية في ظروف اقتصادية هشة إما بسبب فقدانهنّ الاستقلالية الاقتصادية أو بسبب محدودية دخلهنّ أو كذلك بسبب ما تتعرّض إليه من عنف يتمثّل في اجبارها على تسليم جزء من دخلهنّ أو كلّه إلى الزوج أو الأب أو الأخ.

اقصاء المرأة من عمليات التنمية أدى إلي

٨٠٪ من اللاجئين من النساء والأطفال

• ان وجود قضاء مستقل ومحايد، بفرض احترام أحكامه من قبل جميع سلطات و أفراد المجتمع، من شانه أن يضمن للمرأة خروجها من دائرة الفئات الهشة وتمكينها لتكون قادرة على دفع عجلة التنمية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف (17): شراكات من أجل الأهداف

- **لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي إلا من خلال التزام قوي بالشراكات الإقليمية والعالمية ضمن مقاربة متكاملة تشمل كافة الأهداف.**

- إن تنشيط الشراكات التنموية على المستوى الإقليمي والعالمي يجب ان يتمحور حول تقوية قدرات البلدان في تحديد أولوياتها على المدى القصير، ومن ثم وضع استراتيجية على المديين المتوسط والطويل ضمن الهيكلية العامة لأهداف التنمية المستدامة.

- يجب على البلدان ان تقيّم القدرات المؤسساتية لوزاراتها ومؤسساتها العامة من اجل تطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية هادفة في إطار أجندة التنمية الجديدة. وهنا، يبرز دور مكاتب الإحصاءات الوطنية، كهيئات رئيسية مسؤولة عن تجميع ونشر البيانات.

أهداف التنمية المستدامة
١ القضاء على الفقر
٢ القضاء التام على الجوع
٣ الصحة الجيدة والرفاه
٤ التعليم الجيد
٥ المساواة بين الجنسين
٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية
٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة
١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة
١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
١٣ العمل المناخي
١٤ الحياة تحت الماء
١٥ الحياة في البرّ
١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
أهداف التنمية المستدامة

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
25 Ramses St., Korba, Heliopolis, Cairo, Egypt
☎ (+202) 24183301/101
(+202) 24183110
@: info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org